

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣٣ لسنة ١٩٦٥

لتحديد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكياويات
والمستلزمات الطبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في شأن إنشاء المجلس
الأعلى للمؤسسات ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس
أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة قويم
رأس مال المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكياويات والمستلزمات
الطبية ؛

وعلى ما عرضه علينا وزير الصحة ؛

قرر :

مادة ١ - يحدد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للأدوية
والكياويات والمستلزمات الطبية في ١٩٦٢/٦/٣٠ مبلغ ٢٣٨٤٢٣٠ ج
(مليونان وثلاثمائة وأربعة وثمانون ألفاً ومائتان وعشرون جنيهاً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية في ١٤ منفرس ١٣٨٥ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للتجارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأمهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإدارة المجلس
الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات
العامة الاقتصادية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس
أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

قرر :

مادة ١ - يحدد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للتجارة
في ١٩٦٢/٦/٣٠ مبلغ ٧,٨٩٥,٣٥٠ جنيهاً و٦٦١ مليوناً (سبعة ملايين
وثمانمائة وخمسة وتسعين ألفاً وثلاثمائة وخمسين جنيهاً وستائة واحد وستين
مليوناً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية في ١٤ منفرس ١٣٨٥ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣٧ لسنة ١٩٦٥

بإحالة عاملين إلى الاستبعاد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة ؛

قرر .

مادة ١ - يحال السادة / عبد الحميد عبد السميع السويبي ومحمد عادل
حسين التوبى ومحمد رفعت محرم ، العاملين بالهيئة العامة لشئون المطابع
الأميرية إلى الاستبعاد .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء لتصانعة تنفيذ هذا القرار ما

مدر براسة الجمهورية في ١٤ منفرس ١٣٨٥ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر